**بيان المملكة العربية السعودية**

**في مؤتمر المراجعة العاشر لمعاهدة عدم الانتشار النووي (NPT)**

**(جلسة المناقشة العامة)**

---

**يلقيه**

**سعادة السفير / عبدالعزيز بن محمد الواصل**

**المندوب الدائم للمملكة العربية السعودية لدى الأمم المتحدة في نيويورك**

**السيد الرئيس**

أود في البداية ان أتقدم لكم بخالص التهنئة على انتخابكم رئيساً لمؤتمر المراجعة العاشر لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، وأن أشكركم على جهودكم المبذولة لإقامة المؤتمر والتنسيق الفعال بين مجموعات الدول على الرغم من الظروف الاستثنائية الناتجة من جائحة كوفيد 19 التي حالت دون إقامة المؤتمر في موعده المقرر مسبقاً، مؤكدين لكم عزم بلادي على بذل قصارى جهدها للتعاون معكم وسائر الوفود بغرض إنجاح أعمال المؤتمر والتوصل إلى نتائج تجدد الأمل في تضمين شواغل جميع الدول الأطراف وتعزز تحقيق اهداف هذه المعاهدة.

كما يؤيد وفد بلادي ما جاء في بياني دول حركة عدم الانحياز والمجموعة العربية.

**السيد الرئيس**

انطلاقاً من إيمان المملكة العربية السعودية العميق بأن التعاون السلمي بين الدول هو من التدابير الأساسية لتحقيق الازدهار والرخاء والاستقرار في العالم، فأن بلادي تولي اهتماماً بالغاً لنظام عدم الانتشار النووي حيث تعد هذه المعاهدة حجر زاويته بما يؤدي إلى عالمية المعاهدة والتنفيذ الكامل لأحكامها التي تهدف إلى عالمٍ خال من الأسلحة النووية.

**السيد الرئيس**

تقدر بلادي الدور الهام للوكالة الدولية للطاقة الذرية ومديرها العام على الجهود والمبادرات المتميزة في تطوير قدرات الوكالة بما يعزز دورها في التحقق والمراقبة من سلمية البرامج النووية للدول الأطراف في المعاهدة، مع تأكيد بلادي على الحق الأصيل للدول الأطراف في المعاهدة على الاستخدام السلمي للطاقة الذرية وفقاً لأحكامها. كما تلتزم بلادي بسياستها الوطنية التي تؤكد على أعلى معايير الشفافية والموثوقية على تنمية الاستخدامات السلمية للطاقة الذرية في مختلف المجالات بما في ذلك مشروعها الوطني للطاقة الذرية، وأهمية التزام الدول النووية

بأحد مرتكزات المعاهدة بإتاحة التقنية النووية للدول الأطراف في المعاهدة، دون اشتراطات إضافية خارج إطار المعاهدة وأحكامها أو قيود تحرمها من الحق في التقنية النووية السلمية.

كما تؤكد بلادي على أهمية التزام الدول بمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية وتطلب من المجتمع الدولي بتحقيق الهدف الأسمى بالنزع الكامل للأسلحة النووية في العالم لتحقيق بنود هذه المعاهدة، وتؤكد على دور الجمعية العامة للأمم المتحدة في دعوة الدول غير الأطراف إلى سرعة الانضمام إليها ووضع جميع منشآتها النووية تحت نظام الضمانات الشاملة للوكالة الدولية للطاقة الذرية.

**السيد الرئيس**

إن بلادي تبدي عن بالغ قلقها حيال ما بينته الوكالة الدولية للطاقة الذرية في تقاريرها عن أعمال التحقق في إطار اتفاق الضمانات الشاملة في إيران وعدم امتثالها الكامل لالتزاماتها في الاتفاق، وعدم شفافيتها مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية الأمر الذي يشكل تهديداً لمنظومة عدم الانتشار وعقبة في تحقيق مقاصد ميثاق الأمم المتحدة ومبادئه المتعلقة بحفظ السلام والأمن الدوليين، ومن هذا المنطلق فإن المملكة العربية السعودية تدعم جميع الجهود الدولية الرامية لمنع إيران من حيازة السلاح النووي، وتهديد المنطقة والعالم.

**السيد الرئيس**

إن مسؤولية إخلاء الشرق الأوسط من الأسلحة النووية هي مسؤولية جماعية على الصعيد الدولي وأن قرار عام 1995 الخاص بالشرق الأوسط جزء لا يتجزأ من القرارات الأخرى التي أدت لاعتماد مقرر التمديد اللانهائي للمعاهدة، وفي هذا السياق فإن قرار الشرق الأوسط لعام 1995 يعد سارياً لحين تنفيذه وتحقيق كامل أهدافه.

وإذ تجدد بلادي أسفها لعدم عقد مؤتمر عام 2012 الذي دعت إليه خطة العمل الخاصة بالشرق الأوسط في الوثيقة الختامية لمؤتمر مراجعة المعاهدة لعام 2010، مما يعد إخلالاً بعملية المراجعة وبالالتزامات المتفق عليها وهذا القرار يعد أحد الحلول التي ينتظر من المجتمع الدولي

تفعيلها في ظل عدم قدرة أطر دولية أخرى وبوجه خاص "خطة العمل المشتركة الشاملة" لإيقاف ممارسات إيران المهددة لمنع الانتشار في المنطقة. فضلاً عن الفشل في تحقيق عالمية معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية في ظل استمرار رفض إسرائيل للانضمام لها يمثل عقبة لا يمكن التغاضي عنها، لأن الأصل في هذه المعاهدة أنها تحقق للدول غير النووية ضمانة أمنية بعدم إساءة استخدام الطاقة الذرية لأغراض التسلح وهي ضمانة مفقودة في منطقة الشرق الأوسط مادامت اسرائيل ترفض الانضمام لها وإخضاع جميع منشآتها النووية لنظام الضمانات الشاملة للوكالة الدولية للطاقة الذرية، ورفض تنفيذ القرارات الدولية ذات الصلة، وتجاهل قرارات مؤتمرات استعراض معاهدة عدم الانتشار. وعليه تؤكد بلادي ضرورة التصدي لانتشار التسلح النووي في منطقة الشرق الأوسط وضرورة التعامل معه حيث أنه لا يقتصر تهديده على المنطقة فحسب بل على العالم أجمع.

**السيد الرئيس**

لا يفوتني أن أشكر دولة الكويت الشقيقة على رئاسة أعمال الدورة الثانية لمؤتمر إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وأسلحة الدمار الشامل الأخرى في الشرق الأوسط والمنعقد بناءً على مقرر الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم 73/546 القاضي بتكليف الأمين العام للأمم المتحدة بعقد مؤتمر للتفاوض على معاهدة ملزمة على أن يكون قرار مؤتمر مراجعة المعاهدة لعام 1995 بشأن الشرق الأوسط هو المرجع.

**السيد الرئيس**

وفي الختام، تتطلع بلادي على إنجاح مؤتمرنا هذا وتلبية شواغل دول منطقة الشرق الأوسط خاصة والعالم أجمع بما يحقق السلام والرخاء والاستقرار.

**شكراً السيد الرئيس.**